

في ختام حلقة نقاش تجربة المرأة اليمنية في الحياة السياسية والعامية

المشاركون يؤكدون أن مشاركة المرأة في الحياة العامة دليل على تقدم وعي المجتمع



أكد المشاركون - في ختام حلقة النقاش الخاصة بتجربة المرأة اليمنية في الحياة السياسية والعامية وسبل تمكينها التي اختتمت يوم أمس - أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية هو دليل تقدم وعي المجتمع.. وأكدوا كذلك ضرورة وجود حركة نسائية نشطة تجعل أولويات مهامها وصول المرأة إلى البرلمان في الانتخابات القادمة.

وكانت حلقة النقاش التي نظمتها مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع البرنامج الكندي لتنمية الجهود الذاتية المحلية قد ناقشت - على مدى ثلاثة أيام - عدداً من أوراق العمل والمداخلات المتصلة بتجربة المرأة اليمنية في الحياة السياسية والعامية وسبل تمكينها، وشاركت فيها شخصيات اجتماعية وأحزاب ومنظمات مجتمع مدني وقيادات نسائية من عدد من محافظات الجمهورية.

متابعة وتصوير / دفاع صالح ناجي وابتسام العسيري

أوراق العمل أبرزت رؤى متعددة جميعها أكدت أهمية تمكين المرأة في الحياة السياسية والعامية

التأكيد على ضرورة وجود حركة نسائية نشطة تجعل أولويات مهامها وصول المرأة إلى البرلمان

قضية تمكين المرأة وتقدمها الاجتماعي والسياسي تشهد تراجيحاً شديداً

في البرلمان القادم وكانت المشاركات معظمهن قيادات، والبعض منهن لمن إسهامات في المجال النسوي منذ سبعينيات القرن الماضي، وبرزت شابات شاركن بأوراق أقرن إعجاب الحضور، وقدمت ثلاث ورق مثلن بها مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان والبيت الثقافي للشباب والطلاب، وكان خير ملامت للجيل الجديد للمرأة المناضلة في الحضور والمشاركة، وناقشت إحدى الأوراق تمكين المرأة بقضية تحسين مخرجات التعليم وحل مشكلة البطالة في أوساط الشباب والشابات، ما من شأنه توفير فرص عمل لها، وهذا يعني خراطها في العمل وبالتالي خراطها في المجتمع ومن هنا يبدأ مشوارها في الحياة السياسية والعامية، ولا بد من ربط المخرجات التعليمية بحاجة سوق العمل وتحسين المخرجات التعليمية بحيث يواكب العمر والتطورات وبحيث تكون ذات كفاءات متنوعة، وحقيقية نشعر بارتياح كبير جدا لهذه الحلقات النقاشية والمشاركات الممتازة من قبل العضوات المشاركات واللاتي يمثلن نموذجاً إيجابياً ومجيداً لنضال المرأة العربية بشكل عام واليمنية بشكل خاص، وعند دائما تتميز بتقديم التجربة والنموذج وما هي الآن من خلال هذه الحلقات النقاشية قدمت نموذجاً للنساء المناضلات يمكن أن نعلم للنساء داخل اليمن وحتى خارج اليمن. وتحدثت إلينا الأخت جميلة هبة

بشكل عام قيام حلقة من هذا النوع مفيد ومفيد كثيراً لكن بحسب اعتقادي الحديث عن الماضي شيء جيد وأقتباس الدروس المفيدة منه شيء لا بد منه، ولكن الوضع الحالي يعانين من ضعف مكانة المرأة في الجانب السياسي وسبل تمكينها لتمثيلها بشكل واضح، ولكن اتفق على عقد مجموعة حلقات نقاش للخروج بسبل تمكين المرأة سياسياً وأما أجد أنه يجتري أن تقوم دورات تدريبية تبني قدرات المرأة على كيفية اتخاذ القرار وكيفية صنع القرار حتى تتعلم المرأة كيف يمكن لها أن تعرف ما هو الرأي الذي يفترض أن نقوله لتعبر عن نفسها وعن حياتها ابتداءً من البيت وانتهاءً بمقعد السورارة، الأمر يحتاج إلى توجيه المجتمع وتوعية الرجل في كيفية تقبل هذا الأمر من المرأة.

على إنعاش الذاكرة والاستفادة من توصياتها ضرورة ملحة حتى يكون نتاج ذلك كله ثمرة فعليه على أرض الواقع، وطبعاً نشكر مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان على تنظيم هذه الفعالية، ونشكر قيادة صحيفة 14 أكتوبر على تفاعلها مع هذا الحدث. هذا ما أكدت عليه الأخت أمينة محمد قاسم مسؤولة دائرة المرأة في جمعية الأعبوس التي أشارت

في التعليم الأساسي والثانوي أو الجامعي لا يتيح المجال لانخراط الأف من الفتيات في سوق العمل لأن متطلبات سوق العمل لا تتوفر في معظمها لدى المخرجات التعليمية. حضور متميز ونوعي وعلى هامش حلقة النقاش كان لنا عدد من اللقاءات مع المشاركون تبداها بحديث للأخ فؤاد الجوهري المدير المقيم للبرنامج الكندي

الدور يبرز من كونها تشكل نصف المجتمع، وأشارت إلى أن التجمع اليمني للإصلاح منذ بداية تأسيسه في سبتمبر عام 1990م أدرك هذا الدور فقام بتشكيل القطاع النسوي في مختلف المحافظات للقيام بهذا الدور. وأشارت كذلك إلى وجود كثير من المعوقات أمام المرأة اليمنية وأهمها تأثير العادات والتقاليد وكذا الموروث الفقهي الخاطيء عن المرأة. وحول دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة اليمنية قدمت الأخت إسماعيل - رئيسة المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث - ورقة عمل أوضحت فيها أن تمكين المرأة بمفهومه العام هو شامل في تمكينها من ممارسة حقوقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية وأن التمكين السياسي هو أحد هذه الجوانب المرتبط ارتباطاً جديلاً بالحقوق الأخرى والتكسب. وأكدت أنه في ظل الوضع الحالي فإن ثمة مهاماً كبيرة تناط بها منظمات المجتمع المدني ليس النسوية فحسب بل والعاملة في مجال حقوق الإنسان وأنه مادام التمكين السياسي حقاً مشروعاً للمرأة وذلك باعتبارها محرراً فاعلاً للنهوض بأوضاع المرأة وتنمية وعيها بحقها الإنساني والحقوق القانوني من ناحية وباعتبارها شريكاً في عملية التنمية في المجتمع من ناحية أخرى.

ثم قدمت الأخت/ سجاح جميل - عضو اللجنة التنفيذية لمركز اليمن - مداخلية حول تجارب المرأة العربية والعلمية في التمكين استعرضت فيها أهم الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان وكذا أهم المؤتمرات التي ناقشت قضايا المرأة على المستوى العالمي. وقدمت قراءة لواقع المرأة العربية ومشاركاتها في التمثيل البرلماني ونسب المشاركة. كما قدمت الأخت/ إدارة الهام الشرعي - مديرة مجلس إدارة البيت الثقافي للشباب والطلاب - مداخلية بعنوان شروط ومرتكبات دعم تمكين المرأة أكدت فيها أن مطلب تمكين التمكين للمرأة في الحياة السياسية والعامية مرتبط بالتعليم ولكن من زاوية أخرى وهي المتعلقة بالمخرجات التعليمية وأوضح أن ضعف المخرجات التعليمية سواء

أوراق عمل منمحية وجادة كما قال الدكتور عبدالوهاب راوح رئيس جامعة عدن فقد كانت الأوراق المقدمة إلى حلقة النقاش منهجية وجادة أبرزت رؤى متعددة أكدت جميعها أهمية تمكين المرأة في الحياة السياسية والعامية، وقد تمت الإشارة إلى أوراق العمل المنمحية في اليوم الأول من حلقة النقاش، وفي يومين الثاني والثالث قدمت أوراق عمل أخرى بدأت بورقة عمل تحت عنوان: الانتخابات البرلمانية 1993 - 2003م، استعرضت فيها الأخت خولة شرف الدروس والعبر من واقع تجربتها الشخصية كعضوة سابقة في مجلس النواب، ثم أشارت إلى أن ثلاث عمل انتخابية برلمانية - بعد تحقيق الوحدة اليمنية - كشفت بوضوح أن المرأة ما زالت في آخر سلم اهتمامات السلطة والأحزاب والمجتمع ككل، وأكدت أن موضوع تمكين المرأة اقتصادياً وأيضاً في إطار مسؤولية وطنية تامة من قبل الإدارة السياسية والأجنبية السالفة في البرلمان التي تمثل الحزب الحاكم والتي تستطيع أن تقرر وتعدل مواد دستورية وقوانين، وأوضحت أن التجارب أثبتت إن تحقيق مشاركة المرأة سياسياً واقتصادياً لن يتحقق دون اللجوء إلى اتخاذ تدابير مناسبة لضمان توسيع مشاركتها إما بتغيير قانون الانتخابات والأخذ بنظام القائمة النسبية أو بتخصيص مقاعد للمرأة (حصص الكوتا).

أما رؤية اتحاد نساء اليمن في تمكين المرأة ودعمها في الانتخابات البرلمانية القادمة فقد كانت عنواناً كورقة عمل مقدمة من الأخت فاطمة مريسي رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع عدن استعرضتها الأخت أمينة هبة رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع أبين أشارت فيها إلى دور اتحاد نساء اليمن في تشجيع النساء لحوض الاستحقاق الدستوري المتمثل بالانتخابات ودوره في التنسيق مع جهات أخرى أهمت بتقديم فني واستشاري للمرشحات للانتخابات المحلية الأخيرة ومن هذه الجهات: منتدى الشفائق والمعهد الديمقراطي واللجنة الوطنية للمرأة من أجل زيادة تدريب المرشحات لخاصة من أجل زيادة لأول مرة والبحث عن تمويل مرشحات لدعوهن والمرشحات المستقلات بوجه خاص اللاتي ليس لديهن مصادر دخل. كما قدمت الأخت/ جوهره حمود



أمينة محمد قاسم



أسماء الحمزة



فؤاد الجوهري



جميلة هبة الله



محمد قاسم نعمان



خولة شرف

النساء المشاركات أو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ورغم وجود العديد من وجهات النظر لكن هناك قاسم مشترك متفق عليه وهو مسألة تمكين المرأة سياسياً والعامية وطبعاً الملامت المقدمة تميزت بالجدية والمنهجية وسعدنا بوجود المرأة في مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان فقد قالت: (تمكين المرأة

عدد من المشاركين في ورشة العمل اليمنية - اليابانية عن الاستثمار والتجارة يتحدثون لـ "14 أكتوبر

مناخ الاستثمار في اليمن منفتح وعادل.. وهناك العديد من المميزات الإيجابية للمستثمر الأجنبي

الياباني وفتحت مجالاً للمستثمرين اليابانيين للجولس مع المستثمرين اليمنيين، وناقشت الكثير من القضايا الخاصة بالاستثمار في اليمن، وحدثت تجارب كثير من المستثمرين اليابانيين واعتبروا اليمن بلداً يمكن الاستفادة من مجال الاستثمار فيها، وقد قمن بمناقشة مشروع الطاقة وإنشاء المحطات الاستثمارية مع بعض المهتمين من اليابانيين وأبدوا استعدادهم الأولي لدراسة مثل هذه المشاريع وسيتم التواصل معهم في وقت لاحق. وتابع قائلاً: ورشة العمل كانت مفيدة جداً لليمن أولاً ثم للمستثمر الياباني والمستثمر اليمني على حد سواء على اعتبار أن الاستثمار يعتبر شراكة بين رأس المال المحلي والأجنبي وهذا ما سعى إليه كل الإخوة المشاركين من رجال الأعمال اليمنيين وعن المناخ الاستثماري قال شريفة: إن الأخ رئيس الجمهورية توجهه صادق في هذا الجانب وتوجهاته واضحة لكافة القطاعات ذات العلاقة بالاستثمار. ومنذ إنشاء النقطة الواحدة في الهيئة العامة للاستثمار وتوفر القيادة الشابة الجديدة في الهيئة استطاعوا أن يساعدا الكثير من المستثمرين وبحلوا العديد من القضايا التي كانت معلقة من المشاريع الاستثمارية السابقة وتسهيل وإنجاز المعاملات المتعلقة بالمشاريع الجديدة رغم وجود بعض الصعوبات من بعض الجهات. وفي الحقيقة الطريق الوحيد للخروج بالبلد من الوضع المعيشي الحالي هو إيجاد فرص استثمارية يستفيد منها رجال الأعمال سواء أكانوا مليونيين أم أجايب، ويستفيد منها المواطن بأن يلقى فرصة للعيش الكريم.

وتوقع اتفاقيات استثمار تتطلب الكثير من الوقت لدراسة الامتيازات والمزايا والمسؤول، ومناخ الاستثمار في اليمن منفتح وعادل، وهناك كثير من المقررات الجاذبة للاستثمار الأجنبية. وكما أوضح صلاح العطار - رئيس الهيئة العامة للاستثمار - فهناك الكثير من المميزات الإيجابية التي يستفيد منها الأجنبي في القانون، وأود أن أعر عن تقديري للجهود التي بذلتها الهيئة العامة للاستثمار لتنظيم هذه الورشة، وأنا أعتقد أن صعوبة النقل تمثل مشكلة للاستثمار في اليمن، وانطباعي عن اليمن أن الجو ممتاز، والشعب لطيف وودود وقد أعجبت بهم كثيراً.

بينة مناسبة للاستثمار رئيس قطار التسويق - رئيس قطاع التسويق في مجموعة الريبوتان - فقد تحدث بالقول: " إن الهدف من الورشة هو الالتقاء برجال الأعمال اليابانيين والتعرف على مجالات الأنشطة التي يعملون فيها، ومن ثم إمكانية التعامل المستقبلي، فيما يخص الأنشطة التي تعمل فيها من خلال ما يتعلق بالنشاط الذي نعمل فيه كمواد خام وإمكانية التعامل في المجال التجاري، وقد التقينا العديد من رجال الأعمال اليابانيين الذين جاءوا للاستطلاع السوق اليمنية ومعرفة إمكانية الفرص المتوافرة، وهناك تحرك باتجاه تسويق المنتجات اليمنية في هذا الاتجاه لها نصيب في مجال الترويج للاستثمار في اليمن، فقد عقدت عدة مؤتمرات سابقة كان آخرها مؤتمر المكلا للاستثمار،

يطلعوا على أرض الواقع على المناخ الاستثماري في اليمن، ونعرض عليهم بعض الفرص المتاحة لمختلف القطاعات الإنتاجية، ونؤمن لهم زيارت ميدانية لمختلف المحافظات لكي يروا عن كثب مقومات الاستثمار الموجودة في اليمن، والأهم من ذلك عقد توفقات ما بين القطاع الخاص اليمني والقطاع العام. وأضاف: " حقيقة كان دور اليابان تقليدياً وكانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين محدودة في مجالين، أولاً المساعدات الفنية والمالية من حكومة إلى حكومة، وثانياً التبادل التجاري. والآن نسعى من خلال هذه الورشة إلى تعزيز هذه العلاقات الاقتصادية وتوسيعها لكي تشمل مشاريع استثمارية مشتركة. وأقول لكم إن اليابان مشاركة في تمويل المشروع الرائد في اليمن وهو مشروع الغاز الطبيعي.

ومن الجانب الياباني تحدث السيد مدير إداري جيتو وديبي - عن مشاركة الوفد الياباني ورغبتهم بالاستثمار في اليمن بقوله "مؤلاء المشاركون هم مجرد البداية وهم يمثلون كبرى الشركات اليابانية، وهناك انطباع جيد وسياسهم كثيراً في العمل المستقبلي في اليمن، ولا أستطيع التحديد بصورة قاطعة، ولكن هناك إمكانيات هائلة ومتاحة في مجال الأسلاك وصناعة الإلكترونيات أيضاً، وعلينا أن ندرس ماهي المجالات الصناعية الأكثر جدواً للاستثمارات في اليمن، ولا أظن توقع اتفاقيات استثمارية الآن، لأنه. حالياً ليس هناك استثمارات مباشرة من اليابان إلى اليمن، ومسألة

[متساءل - لقاءات / عبد الواحد الضراب -

رحت الحكومة اليمنية وعدد من رجال الأعمال اليمنيين يقدمون المستثمرين اليابانيين والشركات والمؤسسات الاستثمارية في اليابان للمشاركة في عملية التحديث والتطوير في بلاندا بما يدفع الشراكة اليمنية اليابانية إلى الأمام، حيث أيدى العديد من المستثمرين اليابانيين الرغبة في الاستثمار في بلاندا واعتبروا أرضاً خصبة وقابلة للاستثمار في مختلف المجالات. حيث استعدوا ذلك الاستثمارات بالنفع والفائدة على البلدين الصديقين، والجدير ذكره أن بلاندا يمتلكها الهيئة العامة للاستثمار تقدم كافة التسهيلات وتذلل الصعوبات أمام المستثمرين من الدول الصديقة والتسهيلات وذلك بهدف جذب الاستثمارات إلى بلاندا، ولمزيد من المعلومات في هذا الجانب التفت (14 أكتوبر) عدداً من المشاركين في أعمال ورشة العمل اليمنية اليابانية حول الاستثمار والتجارة وكانت الحمصيلة..

مشاريع استثمارية مشتركة

في البداية التقينا الأخ صلاح العطار - رئيس الهيئة العامة للاستثمار والذي تحدث عن أهمية الورشة والتسهيلات التي تقدمها بلاندا لجذب المستثمرين الأجنبيات قائلاً: أشكر لكم اهتمامكم بشؤون الاستثمار في اليمن، هذه الخطوة تأتي ضمن الرؤية التي نتتمتها الهيئة وتهدف استهداف مستثمرين محددون في بعض الدول الصديقة والشفيفة، وقد أعدنا العديد من المحاضرات وورش العمل في العديد من الدول الشقيقة ومنها البحرين وغيرها. هذه هي الورشة الأولى التي تستهدف فيها مستثمرين من دوله واحدة وتدعوهم إلى اليمن لكي